

تقسم القروض العامة وفقاً لأجل الوفاء بها من عدمه، على نوعين هما القروض المؤقتة التي تشكل الأصل في القروض العامة بشكل عام، ويتحدد من خلالها موعد الوفاء بها والفوائد المترتبة عليها بأجل يلزم الدولة عدم تجاوزه، وتنقسم هذه القروض المؤقتة هي القروض القصيرة الأجل والتي لا تتجاوز سنة وتكون عادة لمواجهة حدود خمسة سنوات وربما تصل إلى مدة طويلة جداً تتجاوز العشرين سنة وتستخدم عادة الدولة القيام بذلك مما يدفعها إما إلى فرض ضرائب جديدة أو اللجوء إلى قرض جديد لسداد القرض القديم.